

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٢٩

الثلاثاء، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كوينلان (أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشيف الأرجنتين السيد أويارسابال أذربيجان السيد مهديف باكستان السيد أحمد توغو السيد مينون جمهورية كوريا السيد سول كيونغ - هون رواندا السيد ندوهونغوريهي الصين السيد ليو تشي غواتيمالا السيد روسينثال فرنسا السيد بيرتو لكسمبرغ السيدة لوكاس المغرب السيد لوليشكي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسون الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيا
(S/2013/479)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1346979 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (S/2013/479)

ملتزمة التزاماً ثابتاً، على نحو ما وُصف في تقرير الأمين العام المعروض الآن على المجلس (S/2013/479). وتستحق ليبيريا الإشادة، بل الأهم من ذلك، تستحق الدعم المتواصل. إن عقداً من الزمن فترة طويلة لحفظ السلام، لكنه فترة قصيرة لعكس مسار آثار حرب تركت البلد مُدمراً، أو لتغيير قرن من الإقصاء الاجتماعي والسياسي والحكم السيء، ولا يزال هناك الكثير من أسباب التزاع المحتملة التي ينبغي معالجتها بالإصلاحات الطويلة الأجل اقترانا بالتنمية الشاملة.

لقد شهدت الأشهر الأخيرة ازدياد حدة التعبير عن الآراء فيما بين المجتمع المدني والشباب والأحزاب السياسية بشأن ما قطعه البلد من أشواط والكيفية الأمثل التي يمكن أن يواجه بها تحدياته الحالية. وقد نجم هذا الازدياد جزئياً عن أفق الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإحلال السلام، وتمحور إلى حد ما حول الأحداث الجارية، مثل الأمر الصادر مؤخراً عن المحكمة بإلقاء القبض على أحد رؤساء تحرير الصحف المرموقين. ويكفي ما تنعم به ليبيريا من استقرار لإيجاد بيئة مواتية لما تقوم به الحكومة من إصلاحات. وقد أقر المجلس بأهمية تلك الإصلاحات بغية توطيد السلام، لا سيما في قطاعي الأمن والعدالة ومجالات اللامركزية وتعزيز إخضاع الحكومة للشفافية والمساءلة. وأود أن أدلي ببضع كلمات عن الحالة الراهنة في هذه المجالات.

تعمل لجنة استعراض الدستور، بدعم من الأمم المتحدة، على التحضير للمشاورة الوطنية اللازمة. وفي الأسابيع القادمة، سيبدأ المعلمون في مجال التربية المدنية بالعمل على توعية الناس وتثقيفهم. واللجنة لا تزال تواجه قيوداً كبيرة من حيث التمويل والقدرات، علاوة على ما ينبغي أن تُوجده من توافق واسع في الآراء بشأن العملية والمسائل الموضوعية المتعلقة بها. ويمكن لهذا الأمر أن يؤثر على قدرتها على التقيد بالجدول الزمني الضيق على الرغم من تمديد فترة ولايتها لعام

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيريا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وباسم المجلس، أرحب بمعالى السيد براوي ساموكاي، وزير الدفاع الوطني في جمهورية ليبيريا.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارين لندغرين، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستافان تيلندر، رئيس التشكيلة القطرية لليبيريا التابعة للجنة بناء السلام وممثل السويد، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/479، التي تتضمن التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لندغرين.

السيدة لندغرين (تكلمت بالإنكليزية): قبل عشرة أعوام، وُقِّع في ١٨ آب/أغسطس بأكرا، آخر اتفاق سلام ضمن سلسلة طويلة من اتفاقات السلام في ليبيريا. وتحفل ليبيريا بمرور ١٠ أعوام متواصلة من السلام، وهي لا تزال

إدارة وتنظيم اتفاقات الامتياز وما تُدرّره من موارد على نحو شفاف ومسؤول، بما في ذلك اتفاقات الامتياز المراد تخصيصها للتنمية المحلية. ويظل هذا المجال من أهم المجالات التي يوليها البلد الاهتمام والأولوية.

وفي آب/أغسطس، أصدر وزير الشؤون الداخلية أمرا توجيهيا بمراجعة حسابات عشر مقاطعات، بما فيها المقاطعات التي تدير صناديق التنمية الاجتماعية التي توفرها الاتفاقات. وفي حزيران/يونيه، أصدرت هيئة تنمية الحراجة رسائل نوايا لوقف العمل بتراخيص الاستغلال الخاص الصادرة عن قطاع الحراجة البالغ عددها ٦٢، بمقدرا النصف تقريبا، وعدم إجراء ما يكفي من المشاورات مع المجتمعات المحلية المتضررة لا يزال مشكلة، ويتم إجراء دراسة بشأن مشاركة المواطنين في إدارة الموارد الطبيعية، بناء على طلب من الحكومة. وسيكون من المهم إضفاء طابع مؤسسي على الآليات اللازمة للقيام بحوار متواصل بين القائمين على اتفاقات الامتياز والمجتمعات المحلية. والتقرير المعروض على المجلس يلاحظ التقدم الجيد الذي أحرزته المراكز الخمسة المعنية بالتنسيق في مجال الأراضي الزراعية، التي يُدرّب موظفوها على مهارات الوساطة وإيجاد السبل البديلة لتسوية المنازعات.

ويظل الفساد عموما عائقا كبيرا للغاية، يعرقل أداء المؤسسات الوطنية لمهامها، ويقوض ثقة الناس في تلك المؤسسات، ويؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي. ويشير التقرير إلى ما قامت به الرئيسة مؤخرا من إقالات لمسؤولين حكوميين كبار. وتم لاحقا إعفاء ١٨ ضابطا من الشرطة الوطنية الليبرية بسبب الابتزاز والتمادي في التغيب، وعدد من الضباط الآخرين تم إيقافهم عن العمل. ونأمل أن توجه هذه الخطوات الحازمة رسالة قوية إلى من يحظون بثقة الناس على جميع المستويات.

وقبل عام، بدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا عملية السحب العسكري المدروسة على ثلاث مراحل، التي أيدتها

آخر حتى سنة ٢٠١٥. وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها للجنة ولعملية استعراض الدستور برمتها.

وفي تموز/يوليه، أنشأت الحكومة مجلس برنامج لدعم اللامركزية بغية التنسيق العام للموارد المالية والبشرية المستثمرة لتحقيق اللامركزية في ليبيا. ويتألف هذا المجلس من الوزارات والشركاء الدوليين، بمن في ذلك أسرة الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن تعزز اللامركزية شمولية الحكم وخضوعه للمساءلة. كما أن قيامها بوظائفها سيستغرق بعض الوقت، من حيث الجانب التشريعي وعلى ضوء محدودية قدرات البلد البشرية والمؤسسية.

وترد هياكل الحكم اللامركزي أيضا في خارطة الطريق من أجل المصالحة الوطنية. وقد أطلقت الرئيسة إلين جونسن سيرليف تنفيذ هذا الإطار لفترة ١٨ عاما في حزيران/يونيه، وأوكلت قيادته لوزارة الشؤون الداخلية. وسيكون من المهم مواصلة القيادة الواضحة لخارطة الطريق. وتتضمن نحو ١٢ مبادرة مختلفة، بما في ذلك ما يروم تشكيل خطاب مشترك بشأن الهوية الوطنية. والمناقشات التي أجريت مؤخرا بشأن مشروع للتاريخ الوطني مهدت السبيل لإعداد مناهج دراسية عن التاريخ الوطني في مدارس ليبيا. كما يقوم فريق فني من ممثلي الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة بتقييم أفضل كيفية لإقامة الشراكات مع لجان السلام والقادة التقليديين والمجتمع المدني، بغية تحقيق مبادرة "الاعتراف والمغفرة"، كما أوصت بذلك أيضا لجنة الحقيقة والمصالحة.

ومثلما لاحظ تقرير الأمين العام، أحرز التقدم فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي، إذ وُضعت سياسات عامة جديدة متعلقة بحقوق ملكية الأراضي، من المنتظر أن يعقبها تقديم مشروع قانون. وما زالت الأراضي الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية الهائلة التي تنعم بها ليبيا تشكل اللبنة الأساس للتنمية الاقتصادية في البلد، فضلا عن أنها مصادر قوية للتراعات المحتملة. وتقر الحكومة والكثير من الشركاء الإنمائيين بضرورة

بما في ذلك الحراسة الثابتة وحرس الأموال. لكن الميزانية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ تقلص من مخصصات الشرطة، وخصص تمويل محدود خاص بالفترة الانتقالية. على الرغم من التوسع المادي لأكاديمية تدريب الشرطة الوطنية، لتدرب ٦٠٠ فرد في السنة، تخرج ٩٩ شرطيا فقط خلال الإثني عشر شهرا الماضية. وقد تأخر تخريج ١٤٨ شرطيا آخر منذ أيار/ مايو، ويرجع ذلك جزئيا إلى القيود التي تفرضها الميزانية، بينما من المتوقع تخرج الدفعة الحالية التي تقوم بتدريب ميداني والمكونة من ٢٩٣ شرطيا، خلال شهر شباط/فبراير المقبل.

تجعل التحديات المباشرة الناجمة عن التخفيض التدريجي لقوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، والأهمية الطويلة الأجل لسيادة القانون من أجل الوصول إلى ليبيا مستقرة، من الضروري بالنسبة للحكومة وشركائها مضاعفة جهودهم الرامية إلى تطوير قضاء وقطاعات أمنية قادرة وقابلة للمساءلة. وثمة حاجة إلى اتباع نهج أكثر تركيزا وقائم على الأولويات فيما يخص التنمية المؤسسية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيعقد معتكف رفيع المستوى، بشأن قطاع الأمن الأسبوع المقبل، وقد شاركت الحكومة، والأمم المتحدة وحكومة السويد في تنظيمه. وسوف يجمع المعتكف بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية والدولية العاملة في مجال تطوير قطاع الأمن، بما في ذلك السفير تيلاندر من لجنة بناء السلام. وسينظر المعتكف في توصيات العديد من الدراسات المشتركة، بما في ذلك تقييم القدرات الأساسية للشرطة الوطنية الليبية، ويستعرض آليات الإدارة والمساءلة داخل الشرطة والقضاء والادعاء العام، وتحديد الأمم المتحدة لثغرات قطاع الأمن في ليبيا.

وقد بدأت السلطة التشريعية في متابعة عدد كبير جدا من تقارير تدقيق الحسابات التي تلقتها من اللجنة العامة لمراجعة الحسابات على مر السنين. ولذلك وللحوار المنتظم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أهمية خاصة بالنسبة لدور السلطة التشريعية

هذا المجلس. وركزت البعثة على تنفيذ عملية سحب عسكري تتسم بالاطراد وحسن التخطيط والمسؤولية، وأنهت المرحلة الأولى في ٣٠ حزيران/يونيه، بإعادة جميع الموظفين والمعدات إلى الوطن بصورة مُنظمة وضمن الجدول الزمني المحدد. ولم يعد للبعثة الآن أي وجود عسكري ثابت في أربع مقاطعات من مقاطعات ليبيا، وقامت بنشر أفراد من وحدة الشرطة المشكلة في مناطق تعتبر من البؤر الساخنة لانعدام الأمن، لكي تقوم بمآزره الوحدات المتخصصة للشرطة الوطنية الليبية. وأول وحدة من وحدات الشرطة المشكلة الثلاث التي تمت الموافقة عليها مؤخرا، تمثل نيبال، وهي في عين المكان منذ ستة أشهر؛ أما الثانية، التي تمثل الصين، فمن المرتقب أن تُنشر في تشرين الأول/أكتوبر. وذلك الوجود لقوة الشرطة يظل ضروريا لتمكين البعثة من تقديم الدعم المطلوب للسلطات الوطنية، فضلا عن الحفاظ على ثقة الناس في أمن ليبيا خلال العملية الانتقالية. كما أقيمت البعثة على وجودها المدني والاستشاري لشرطة الأمم المتحدة في جميع المقاطعات بغية مواصلة دعم هياكل الحكم المحلي والشرطة، التي ما زالت ضعيفة.

وقد مكن هذا النهج التدريجي لعملية السحب الحكومة والبعثة من وضع آليات مشتركة وثيقة وروتينية وفعالة للتخطيط للعملية الانتقالية. وقد أغلقت البعثة ١١ موقعا، وسلمت ٨ من هذه المواقع إلى كيانات تابعة للحكومة. غير أن قوات الأمن الليبية لم تتمكن من تعزيز وجودها وفعاليتها عملياتها للاضطلاع بمسؤوليات الأمن المتزايدة، وتظل تعاني من قيود كبيرة جراء الضعف من حيث التنقل والموارد والإدارة.

وستتزايد الطلبات على الحكومة بتقديم هذه العملية الانتقالية. وتتوقع الوحدة العسكرية للبعثة الانسحاب من ثلاث مقاطعات أخرى قبل نيسان/أبريل ٢٠١٤. وسيطلب هذا الأمر من الحكومة أن تبقي على وجود أمني فعال في المزيد من أنحاء البلد، وفي مجموعة واسعة من المهام الحيوية،

التحضيرات للاجتماع عبر الحدود الأول من نوعه للرؤساء والشيوخ، الذي يشكل نتيجة أخرى لاجتماع الرباعية تقدما، ومن المزمع عقد الاجتماع الشهر المقبل.

كما وافق الاجتماع الرباعي الذي عقد خلال شهر نيسان/أبريل أيضا على إحياء أعمال اللجنة الثلاثية بشأن القضايا الإنسانية وقضايا اللاجئين، التي تضم الحكومتين ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عاد خلال هذا العام، أكثر من ١١ ٠٠٠ لاجئ إيفواري طوعا، وبقي أقل من ٥٩ ٠٠٠ لاجئ إيفواري في ليبيا، مما يمثل انخفاضاً من أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ في ذروة الأزمة. ولا يزال يجري تسجيل بعض الوافدين الجدد في ليبيا، وثمة حاجة إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تهيئة الظروف المواتية للعودة إلى كوت ديفوار.

وقد شكلت الذكرى السنوية لاتفاق السلام الشامل فرصة للاحتفال بالأشواط الطويلة التي قطعها ليبيا. وينبغي للبلد أن يفخر بإنجازاته الكبيرة. لكنه لا يزال في حالة هشّة، مع عدم تحقق شعور بدولة موحدة بعد، واشتعال العنف المحدود النطاق الذي لا يزال يحدث بشكل روتيني. كما لم تحل بعد الانقسامات والتوترات الكامنة المهمة. وتأتي زيادة النشاط الاقتصادي والنمو بتحديات جديدة للإدارة والرقابة والاستخدام الرشيد للموارد المالية والتوزيع العادل للثروة الوطنية.

أكدت الرئيسة جونسون سيرليف وهي تتكلم أثناء الإطلاق مؤخرا لأعمال الفريق الرفيع المستوى المعني بالدول الهشة، على أهمية تجاوز المسألة التقليدية المتعلقة بالحد من الفقر بفضل النمو، وتناول الروابط بين بناء السلام وبناء الدولة والحكومة. ومن المفيد استخدام شركاء ليبيا الإنمائيين على نحو متزايد لمنظور الهشاشة في أعمالهم. سوف تكون ليبيا بحاجة إلى مواصلة المسيرة الآن ولعقود قادمة. إن الأمم المتحدة تقف مع الحكومة والشركاء والمجتمع المدني وغيرهم فيما يخص تصميمنا المشترك على منع أي عودة لأساليب الماضي.

في وضع السياسات والرقابة، وكذلك فيما يخص تمثيل مصالح ناخبها. في تموز/يوليه، شرعت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا والسلطة التشريعية في حوار دوري مباشر بشأن مجموعة من القضايا المركزية بالنسبة لبرنامج الإصلاح في ليبيا.

استشرافا للمستقبل، ستشكل الانتخابات الرئاسية المقبلة في ليبيا في عام ٢٠١٧ لحظة سياسية فاصلة. وقد تحدث مجرد لمحة عن مجريات تلك الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٤، عندما سيجري التنافس على ١٥ مقعدا في مجلس الشيوخ أو مقعد واحد لكل مقاطعة. كذلك، لا يزال أمن ليبيا مرتبطا بأمن جيرانها. ويظل تعزيز النهج الإقليمية أمرا حتميا للأمن وكذلك فيما يخص التنمية.

ظلت الحالة على طول الحدود مع كوت ديفوار هادئة خلال الستة أشهر الماضية، وخفت حدة التوتر. ولا يزال ثمانية إيفواريين، يشتهب في ضلوعهم المزعوم في هجمات عبر الحدود نفذت من ليبيا إلى كوت ديفوار، بما في ذلك هجوم حصل خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢ وقتل فيه سبعة جنود حفظ سلام في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، في انتظار حكم بشأن ما إذا كانت ليبيا ستوافق على طلب التسليم الذي قدمته كوت ديفوار.

منذ الاجتماع الرباعي الثاني الذي عقد خلال شهر نيسان/أبريل بين حكومتي ليبيا وكوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، عملت الأطراف على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها، بما في ذلك المشاركة الاستراتيجية الرفيعة المستوى الناجحة وزيادة التعاون العملياتي الميداني. وقد التقت الأطراف الأربعة في حزيران/يونيه في غرب كوت ديفوار، ومرة أخرى خلال الأسبوع الماضي في مونروفا للتخطيط لعمليات أمنية مشتركة على طول الحدود، ستجري خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم وخلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. حققت أيضا

المجلس (انظر S/PV.6941). وكما قلت في حينه، فذلك مجال توجد فيه حاجة إلى القيادة والتصميم. وقد حان الوقت الآن لكي تقوم الحكومة بترجمة التزامها السياسي إلى أولوية للتنفيذ والعمل. والأنشطة الواردة في خريطة طريق المصالحة الوطنية جاهزة، وبدأ تنفيذ خريطة الطريق، وجرى توضيح الأدوار والمسؤوليات، وينبغي تنفيذ الأنشطة بطريقة شاملة ومنسقة من دون المزيد من التأخير.

تتحمل الحكومة المسؤولية الرئيسية عن تمويل عملية المصالحة. ولئن كانت الأموال المخصصة في ميزانية العام الماضي قد اعتبرت على نطاق واسع بوصفها التزاما مهما، لم يتم الافراج عن معظمها وتأخر التنفيذ. وستمثل ترجمة الالتزامات إلى أفعال، بما في ذلك المستويات المناسبة للتمويل في الميزانية الوطنية وصرف الأموال اللازمة، إشارة هامة إلى الشعب الليبي والمجتمع الدولي.

إنني أرحب باستعداد وكالات الأمم المتحدة لتقديم الدعم لعملية المصالحة وللجهود التي تبذلها الحكومة. وخصصت وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الأموال للجوانب الهامة، مثل عملية بلافا هوت، ويقدم صندوق بناء السلام تمويلا مرنا. وعلى الشركاء الثنائيين القيام بالشيء ذاته، على أساس خريطة طريق مصالحة وطنية مدارة ومنسقة ومنفذة على نحو فعال.

إن التحديات كبيرة في مجال إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون. وبغية تحقيق فترة انتقالية سلسة بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا. يعد تسريع تحقيق التقدم أمرا حيويا، كما ستتاح لي الفرصة الأسبوع المقبل للمشاركة في معتكف إصلاح القطاع الأمني في مونروfia، الذي أشارت إليه الممثلة الخاصة للأمن العام. وكما أشار تقرير الأمين العام (S/2013/479)، فإن افتقار الشرطة الليبية للقدرات،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرين على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد تيلاندر.

السيد تيلاندر (تكلم بالإنكليزية): أود أعرب عن تقديري لتوجيه الدعوة من أجل عرض وجهة نظر لجنة بناء السلام بشأن أهم التحديات التي تواجه بناء السلام في ليبيا.

تقدم التشكيلة القطرية للجنة بناء السلام المعنية بليبيا، والمكونة من حوالي ٤٠ دولة عضوا، الدعم استنادا إلى بيان الالتزامات المتبادلة، وبالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة في ليبيا، يركز كل من برنامج ليبيا من أجل التحول، والتزام الحكومة بالخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، والاتفاق المزمع، على أهداف الدولة وبناء السلام التي يتعين أن يتوافق معها بيان الالتزامات المتبادلة.

وفقا لطلب المجلس الموجه إلى لجنة بناء السلام، الوارد في القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)، سأناقش أولا كيف يمكن تسريع إحراز تقدم بشأن المصالحة الوطنية، ومن ثم بشأن القطاع الأمني وسيادة القانون. وسأدلي بعد ذلك، ببعض الملاحظات بشأن تحديات بناء السلام الأخرى.

تعد المصالحة الوطنية أولوية أساسية لبناء السلام وعنصرا بالغ الأهمية في برنامج ليبيا للتحول. ويشمل ذلك إصلاح العلاقات بين الدولة والمجتمع وبين المجتمعات المحلية والأفراد. وبعد مرور عشر سنوات على انتهاء الحرب الأهلية، فإن ليبيا بحاجة إلى معالجة تلك المسائل، والشروع في عملية مصالحة بدون المزيد من التأخير. وقد تواصلت لجنة بناء السلام باستمرار وبشكل متكرر مع الوزير المسؤول والجهات الأخرى الفاعلة بغية دعم التنفيذ.

لم يجر إحراز سوى تقدم محدود منذ شهر آذار/مارس، عندما تناولت تلك المسألة في إحاطتي الإعلامية التي قدمتها إلى

في الأسبوع المقبل الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين المجال للتشاور مع الحكومة على سرعة التنفيذ.

لجنة بناء السلام على استعداد لأن نفعل كل ما في وسعنا لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة في تعبئة الموارد من أجل قطاعي العدالة والأمن. بيد أن هذه الجهود ستكون صعبة إذا كانت التزامات الميزانية الحكومية تُعد غير كافية، وإذا لم يُفرج عن الأموال، وإذا كانت آليات التمويل لا تعمل بفعالية، وإذا كانت مراكز العدالة والأمن لا تقدم الخدمات على النحو المتوقع. من المرجح أن يزداد الدعم المقدم من الشركاء عندما توضع أهداف ونقاط مرجعية ملموسة ويبلغ عنها بصورة واضحة، وعندما تدار آليات التمويل إدارة فعالة، وعندما يكون هناك برنامج مشترك للتنفيذ وتحديد الأولويات يعمل بكفاءة، وعندما تتسارع وتيرة التقدم المحرز.

كما سيكون وجود سياق كلي لبرنامج منسق أمراً ضرورياً لتيسير توفير الخدمات المتعلقة بالعدالة والأمن في جميع أنحاء البلد. يقدم المركز الأول، الكائن في غبارنغا، خدماته، وله تأثيره في عدد من المجالات الرئيسية، لكنه ما زال لا يعمل بمستوى التشغيل الكامل المتوقع. وكما أفهم الآن، لن تُدشن المحكمة إلا مع اقتراب نهاية العام. التآجيلات المتكررة مثيرة للقلق، ويجب تعلم الدروس من هذه التجربة وتطبيقها على المراكز المقبلة. بالنسبة للمركزين الثاني والثالث، لا يزال الهدف المتوخى هو تدشين الخدمات والاحتفال بذلك في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. ولكي يتسنى ذلك، يجب أن يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بدوريهما بوصفهما شريكين في التنفيذ، جنباً إلى جنب مع الحكومة، وبالتالي يتبين الكيفية التي يمكن بها تنفيذ مفهوم المركز تنفيذاً فعالاً. ومن شأن ذلك أيضاً أن يجعل الشركاء أكثر استعداداً لتقديم الدعم اللازم لتنفيذ مخطط مراكز العدالة والأمن الخمسة تنفيذاً كاملاً في جميع أنحاء ليبيريا.

والقدرة على التنقل والإدارة المهنية والموارد المحدودة، يعيق تحقيق التقدم المطلوب لمواكبة الفترة الانتقالية التي تمر بها البعثة. كذلك، وفيما يخص الأعداد، لم يزد قوام الشرطة إلا بشكل طفيف، على النحو الذي فصلته الممثلة الخاصة لندغرين. وكان التقدم المحرز في مجال إصلاح السلطة القضائية وتعزيزها بطيئاً أيضاً. ومع ذلك، يتيح تعيين رئيس قضاة جديد للمحكمة العليا، الفرصة للمضي قدماً وتسريع التقدم. وينبغي لنا أن نتأكد من تأييد واغتنام هذه الفرصة بشكل كامل.

وننقسم جميعاً المسؤولية عن تسريع تحقيق تقدم في مجال القضاء والأمن. ولكن يعد، أولاً وقبل كل شيء، التزام الحكومة أساسياً فيما يخص الإصلاحات وتنفيذها، وتخصيص الموارد الكافية وضمان صرف الأموال المخصصة في الوقت المناسب. ولتسريع إحراز التقدم، لا بد من تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة في هذه المجالات.

ولمنظومة الأمم المتحدة دور داعم مهم تضطلع به. تؤيد لجنة بناء السلام تأييداً تاماً الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في جميع الجوانب. وتقدم النهج المبتكرة التي تستخدمها إدارة عمليات حفظ السلام وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لملء وظائف الشرطة المتخصصة أمثلة مفيدة للكيفية التي يمكن بها استخدام الأدوات المختلفة المتاحة للأمم المتحدة في تعزيز عمل الأمم المتحدة على أرض الواقع.

ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي بفعالية المهام التي تكفلت بالقيام بها، بما في ذلك مبادرة توحيد الأداء، وتقديم الدعم البرنامجي، وإدارة آليات التمويل. ينبغي أن يوفر الاستعراض المستقل للبرنامج المشترك للعدالة والأمن، بما في ذلك الصندوق الاستئماني، الأرضية اللازمة لتعزيز هذه الآليات. لقد اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدابير تهدف إلى تحسين مساهمته، لا سيما في الدعم البرمجي وإدارة الصندوق الاستئماني. سيتيح معتكف إصلاح قطاع الأمن

فيما يتعلق بالأراضي والموارد الطبيعية. خلال الزيارة الأخيرة التي قامت بها لجنة بناء السلام إلى ليبيريا، في أيار/مايو ٢٠١٣، أتيحت لي الفرصة للمشاركة في مؤتمر عن هذا الموضوع، تولى ترتيبه المجتمع المدني، وشاركت فيه الحكومة ومؤسسات الأعمال مشاركة نشطة. هذه مسألة يضطلع فيها المجتمع المدني بدور مهم، وقد أتاح المؤتمر فرصة بناءة لإجراء حوار صريح ومفتوح.

وقد أعربت حكومة ليبيريا عن عزمها على مكافحة الفساد. وقد اتخذت بعض الإجراءات، إلا أن التقدم لا يزال بطيئاً. ينبغي تشجيع اتخاذ المزيد من الإجراءات، وتنفيذ التدابير، وتعزيز الرقابة، وتقديم الجناة إلى المحاكم، وإدانة المذنبين.

على المجتمع الدولي أن يعزز ما يقدمه من دعم منسق لليبيريا في هذا المجال. ويسرني أن أشير إلى أن مكتب دعم بناء السلام ينظر حالياً في إسهام من جانب صندوق بناء السلام يرمي إلى تعزيز الجهود المتضافرة التي يبذلها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والشركاء الشنائيون، والأمم المتحدة دعماً لليبيريا في إدارة الأراضي والموارد الطبيعية بصورة مستدامة ومراعية لظروف النزاع. وفي الواقع، يمكن توظيف صندوق بناء السلام بطريقة تتسم بقدر أكبر من الاستشراف لتعزيز هذا التعاون بين المؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة في المجالات الأخرى أيضاً. وسأواصل إثارة تلك النقطة في مناقشتي مع مكتب دعم بناء السلام ومع الجهات الفاعلة ذات الصلة في ليبيريا.

وترحب اللجنة بإدراج مفاهيم الضعف وبناء السلام في الاستراتيجيات المتعلقة بليبيريا التي تبناها البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي في الآونة الأخيرة. وسيكون من الضروري المحافظة على منظور الضعف ذلك في تطبيق الاستراتيجيات. وأثناء زيارة لجنة بناء السلام إلى ليبيريا الأسبوع المقبل، أعترم مواصلة الحوار مع المؤسسات المالية الدولية بشأن الكيفية التي

انتقل الآن للكلام عن بعض التحديات الأخرى التي تواجه بناء السلام. فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، ما فتئت القواعد الشعبية والمجتمع المدني في ليبيريا يضطلعان بدور قوي وبناء. ويكتسي هذا الدور أهمية أكبر نظراً لانتشار العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك ضد الأطفال، وأوجه القصور في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجناة. وتماماً مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)، يجب مضاعفة الجهود، سواء من حيث الأنشطة المحددة التي تركز على الجنساني أو من حيث الإجراءات الرامية إلى إصلاح نظام العدالة الجنائية وتعزيزه.

ويسرني أن أشير إلى أن مقترح أنشطة التمويل التي يقوم بها صندوق بناء السلام في ليبيريا للسنوات المقبلة يتضمن زيادة في مخصصات الأنشطة التي تركز على المساواة بين الجنسين، الأمر الذي من شأنه أن يجعلنا في مستوى ملائم من التمويل يزيد على نسبة الـ ١٥ في المائة المستهدفة التي حددها الأمين العام. وفي الزيارات المقبلة للجنة بناء السلام، وبالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سأواصل الحوار مع وزير الشؤون الجنسانية بشأن هذه المسائل، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني.

شاركت المنظمات النسوية والمجتمع المدني مشاركة نشطة في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بمبادرة من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داکار في نهاية حزيران/يونيه بشأن استراتيجية على الصعيد دون الإقليمي لاتحاد نهر مانو. وأحيي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام جنيت على هذه المبادرة. يشكل تعزيز اتحاد نهر مانو والاستراتيجية، مع أخذ الأمن والتنمية في الاعتبار، إسهاماً مهماً في منع نشوب الصراعات وبناء السلام، وينبغي أن ننظر جميعاً في السبل التي تكفل دعمنا له.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن هناك شواغل بشأن الافتقار إلى الرقابة، ومشاكل في الإيرادات، وفساداً

رأينا - بطريقة مقنعة التقدم المحرز والتحديات التي لا تزال تنتظرنا. وفي السياق ذاته، أود أيضاً أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام كارين لاندغرين، والسفير ستافان تيلاندر على بيانتهما وما قدماه من ملاحظات مفيدة. وأشاطرهما الرأي القائل إنه في حين تتحمل ليبيريا المسؤولية الرئيسية عن تشكيل مستقبلها، فإن استمرار الدعم والشراكة من جانب مجتمع المانحين أمر لا غنى عنه لتحقيق النجاح.

في الشهر الماضي، في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، احتفلت ليبيريا بمرور ١٠ سنوات على السلام والاستقرار بدون انقطاع، تحت شعار "لا عودة إلى الحرب مطلقاً". وفي الواقع، شهدت السنوات العشر الماضية بذل جهود حثيثة ترمي إلى توطيد السلام من خلال تعزيز المصالحة، وبناء المؤسسات الديمقراطية، والبدء في إدخال إصلاحات في جميع القطاعات، والسعي إلى تحقيق التنمية. وقد أتاح الاحتفال بهذا المعلم الوطني الفرصة لجميع الليبيريين ليعيدوا تأكيد التزامهم بالسلام والأمن والتنمية.

يصف تقرير الأمين العام محققاً الحالة الأمنية في ليبيريا بأنها مستقرة ولكنها هشة. وهذا يعني أن على ليبيريا وشركائها أن يركزوا جهودهم المتضافرة على الحد من الهشاشة. واعتباراً لهذه الحقيقة الملحة قامت الحكومة الليبرية وبعثة الأمم المتحدة بإجراء عملية تخطيط واسعة النطاق لمرحلة انتقالية، تمخضت عنها خريطة طريق جادة لإعادة تشكيل البعثة، فقام المجلس باعتمادها عام ٢٠١٢ في قراره ٢٠٦٦ (٢٠١٢). ونص ذلك القرار على عملية إعادة تشكيل ممرحلة لوجود البعثة في ليبيريا تمتد على مدى ثلاث سنوات.

وبحسب تقييم الحكومة الليبرية فإن العام الأول من تنفيذ خارطة طريق عملية انتقال البعثة قد سار وفقاً للخطة. وضعت هذه العملية أيضاً تحت دائرة الضوء التحديات الواقعية للتنمية في مرحلة ما بعد الصراع، والفجوات في القدرات والموارد التي يتعين ردمها لتحقيق برنامجنا لإحداث التحول.

نستطيع بها العمل معا على أفضل أوجه لضمان تحقيق التآزر والدعم المتبادل.

وستركز زيارة لجنة بناء السلام الأسبوع القادم على إصلاح القطاع الأمني والمصالحة الوطنية. كما سأقوم بالتشاور مع الحكومة والشركاء حول الكيفية التي يمكننا بها دعم جهود الحكومة فيما يتعلق بتعبئة الموارد. وفي التحضير للزيارة، أرحب بأي مدخلات، وأنا على استعداد - كما هو الحال دائماً - لإجراء المشاورات. وينبغي أن توفر الزيارة أساساً للتعجيل بوتيرة التقدم فيما يخص التحديات الرئيسية لبناء السلام وتوجيه دعم لجنة بناء السلام في مسائل العدالة والأمن والمصالحة والمسائل الجنسانية والمسائل المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تيلاندر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيريا.

السيد ساموكاي (ليبيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن تقدير حكومتي العميق لمجلس الأمن لدعمه الثابت لصون السلام في ليبيريا. ويشرفني أن أعرض وجهة نظر حكومة بلدي في هذه المناقشة المهمة بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي تنعقد اليوم تحت الرئاسة المتميزة لأستراليا. وحكومة ليبيريا ممتنة أيضاً للشركاء الثنائيين العديدين، وبعضهم ممثل في المجلس، على تواصل دعمهم القيم للتنمية في ليبيريا.

يقدم التقرير المرحلي السادس والعشرون للأمين العام (S/2013/479) عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا استعراضاً موجزاً للحالة السياسية والأمنية، والاجتماعية - الاقتصادية السائدة في ليبيريا في هذه المرحلة الحرجة من عملية الانتقال. وأود أن أثني على الأمين العام لتقريره، الذي يجمع - في

التقاعدية، من خلال وكالة الخدمة المدنية، للموظفين الذين بلغوا سن التقاعد، ولنقل بعض الموظفين إلى وكالات أخرى. الوصول إلى العدالة حق أساسي من حقوق الإنسان. إنه يعزز مبادرة إصلاح نظامي القضاء والعدالة الجنائية بحيث يصبحان أيسر منالا وأقل تكلفة، ولهذا السبب تقدر الحكومة تقديرا عاليا العمل مع لجنة بناء السلام ودعمها الحاسم الأهمية لإنشاء خمسة مراكز للعدالة والأمن في مختلف المقاطعات، والتي شيد منها واحد فقط حتى الآن. سوف تيسر هذه المراكز، عند الانتهاء من إنشائها، الوصول إلى العدالة من قبل الليبريين في المناطق الريفية وتحقيق اللامركزية في مؤسسات العدالة والأمن وتعزيز الإدارة المدنية في مختلف المقاطعات. وقد جددت الحكومة التزامها بدعم وإدامة عمليات المراكز على النحو المناسب.

تقوم القوات المسلحة الليبرية بتدريبات تعبوية وتقنية فعالة لحماية السلامة الإقليمية للبلد. وتتأهب القوات المسلحة الليبرية لمساعدة الإدارة المدنية في بعثات دعم محددة عند الاقتضاء وتستعد للمشاركة في مبادرات السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي عندما يصدر لها الأمر بذلك. وتقدر حكومة ليبيريا الدعم الكامل من جانب حكومة الولايات المتحدة حتى الآن في مساعدة القوات المسلحة الليبرية في جهودها لإعداد نفسها. وفي الوقت الراهن، تعمل فصيلة معززة من القوات المسلحة الليبرية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونحن نشهد التأثير الإيجابي للتعاون بين قوات الجيش والأمن في كوت ديفوار وليبيريا في رصد الأنشطة على طول حدودهما المشتركة.

وتعتزم الحكومة زيادة قدرات الموظفين وقدرات حرس السواحل الليبري على التصدي للجرائم العابرة للحدود الوطنية والأنشطة غير المشروعة في مياها الإقليمية. مرة أخرى، تود حكومة ليبيريا أن تشكر حكومة الولايات المتحدة على سخائها في بناء قدرات حرس السواحل الليبري.

تقوم الشرطة الوطنية الليبرية بدور الوكالة الرئيسية في تنفيذ المهام التي حددها خريطة الطريق. وخلال الأشهر الماضية، تولت الشرطة الوطنية الليبرية المهام وأحالت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مجالات المسؤولية إلى الحكومة. غير أن الصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية واللوجستيات ما زالت تشكل تحديات هائلة بالنسبة للشرطة الوطنية الليبرية. يمثل التدريب عنصرا حيويا من عناصر المرحلة الانتقالية ووسيلة هامة من وسائل بناء القدرات. لقد أعاق العجز المالي الحاد المرتبط بعدم تحقق توقعات الإيرادات الاستخدام الأمثل لمرافق الأكاديمية الوطنية للتدريب، مما تعذر معه الوفاء بمواعيد نشر أفراد الشرطة وموظفي الهجرة.

وعلى الرغم من هذه الانتكاسات الأولى فإن الحكومة الليبرية لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ خريطة الطريق على النحو المتفق عليه. وفي هذا الصدد، أسارع إلى القول إن الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والجنسية انتهيا من وضع خطط توسيع نطاق قدراتهما وأجريا اختبارات الفرز لزيادة قوام قواهما في السنوات الثلاث القادمة.

وتنفذا للخطة الانتقالية، تخصص الحكومة الليبرية في ميزانيتها للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ مبلغا قدره ١٠ ملايين دولار تقريبا لقطاعي الأمن والعدل. وستواصل الحكومة البحث عن سبل الدعم الإضافي من خلال عملية الميزنة ومن شركائها.

لا تزال الحكومة الليبرية ملتزمة بتنفيذ قانون إصلاح الأمن الوطني والاستخبارات لعام ٢٠١١، الذي يدعو إلى ترشيح الأجهزة الأمنية. بما في ذلك المكتب الوطني للتحقيق ووزارة الأمن الوطني. يجري تنفيذ القانون على مراحل. جرى هنا مرة أخرى، إدراج مخصصات منفصلة في ميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ لتوفير مدفوعات إنهاء الخدمة للموظفين الذين سيتم الاستغناء عن خدماتهم، واستحقاقات التقاعد والمعاشات

تدرك الحكومة المخاطر المحتملة للصراع نتيجة إساءة تناول مسألة حقوق الأراضي وإدارة مواردنا الطبيعية. وستواصل الحكومة إشراك جميع أصحاب المصلحة في مختلف المجتمعات المحلية بصورة كاملة في عملية صنع القرار حيثما تكون هناك إمكانيات للاستثمار في تنمية مواردنا الطبيعية.

أخيراً، ما فتئت ليبيريا تشعر بالامتنان للأمم المتحدة، وخاصة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والمجتمع الدولي الأوسع على الدور البالغ الأهمية الذي تواصل الاضطلاع به في الحفاظ على السلام والاستقرار في ليبيريا. إن حكومة بلدي ملتزمة بمواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وغيرها من أصحاب المصلحة في كفالة التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب

لخطة المرحلة الانتقالية. نحن نرى أن الخطة وضعت بعناية لتأخذ في الاعتبار موارد الحكومة الليبرية وقدراتها فضلاً عن تحديات المصالحة وتضميد الجراح. يمكن أن يكون لأية مبادرة ترمي إلى تسريع وتيرة العملية الانتقالية تأثير مزعزع للاستقرار ويقوض المكاسب التي تحققت بالفعل. نحن نؤيد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة سنة أخرى، ونحث المجلس بالكامل على تأييدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.